

سياسة معاقبة مرتكبي جرائم الفساد بإندونيسيا في ضوء الجنائي الإسلامي: جهد تقدمي في مكافحة الفساد

Abdul Mufid

STAI Khozinatul Ulum Blora, Indonesia

nawalmiza@gmail.com

Kejahatan korupsi di Indonesia telah mendatangkan malapetaka bagi kelangsungan hidup berbangsa dan bernegara. Tidak hanya merugikan dana negara, korupsi juga merampas hak-hak sosial dan ekonomi yang lebih luas. Berbagai upaya telah dilakukan untuk mencegah dan seringkali memberantas praktik korupsi. Baik dengan menyusun peraturan perundang-undangan, maupun membentuk kepanitiaan untuk menangani korupsi. Namun korupsi tidak pernah mau meninggalkan bangsa Indonesia. Kebijakan pidana mati bagi pelaku korupsi diatur dalam ketentuan ayat (2) Pasal 2 Undang-Undang Nomor 31 Tahun 1999 yang diundangkan dengan Undang-Undang Nomor 20 Tahun 2001 tentang Pemberantasan Korupsi. Menurut hukum pidana Islam, korupsi termasuk dalam kategori discretionary crime. Jadi bukti dan keputusan hukum diserahkan kepada pemerintah. Penelitian ini mengeksplorasi fenomena koruptor dengan hukuman mati bagi pelaku dari perspektif hukum pidana Islam. Penelitian ini merupakan penelitian yuridis normatif dengan analisisnya menggunakan pendekatan Maqasid al-Syariah. Masalah penelitian yang harus dijawab adalah bagaimana penerapan kebijakan pidana mati terhadap korupsi dari perspektif hukum pidana Islam? Bagaimana kebijakan hukuman mati bagi koruptor menurut UU Pemberantasan Korupsi? Hasil penelitian ini menunjukkan: Pertama, kebijakan pidana mati bagi pelaku tindak pidana korupsi diatur dalam Ayat 2 Pasal 2 Undang-Undang Nomor 31 Tahun 1999 dan Undang-Undang Nomor 20 Tahun 2001, namun penerapan pasal tersebut hanya berlaku bagi pelaku tindak pidana korupsi yang dilakukan di Keadaan tertentu, “agar tidak semua pelaku korupsi bisa dihukum mati. Kedua, hukuman mati dapat diterapkan dalam perspektif hukum pidana Islam dalam tiga bentuk pidana, yaitu pidana retribusi, pidana hadd, dan pidana diskresioner. Korupsi termasuk dalam kategori discretionary crime. Suatu negara dapat menjatuhkan hukuman mati jika dianggap sebagai upaya efektif untuk menjaga ketertiban dan keuntungan public

Kata kunci: *hukuman mati, tindak pidana korupsi, hukum pidana Islam, Maqasid al-Syariah*

ملخص البحث:

تسببت جرائم الفساد بإندونيسيا في دمار هائل لبقاء الأمة والدولة. ليس فقط أنه يضر بأموال الدولة، ولكن الفساد سلب أيضا حقوقا إجتماعية واقتصادية أوسع. تم بذل العديد من الجهود في منع الممارسات الفاسدة والقضاء عليها في كثير من الأحيان. إما عن طريق صياغة القوانين واللوائح وكذلك تشكيل اللجان للتعامل مع الفساد. لكن الفساد لا يريد أبداً مغادرة الأمة الإندونيسية. ينظم سياسة عقوبة الإعدام لمرتكبي الفساد في أحكام الفقرة (2) من المادة 2 من القانون رقم 31 لعام 1999 ، الصادر عن القانون رقم 20 لعام 2001 بشأن القضاء على الفساد. وفقا للقانون الجنائي الإسلامي، يتم تضمين الفساد في فئة جريمة تعزير. لذلك يتم ترك الإثبات والقرارات القانونية للحكومة. يستكشف هذا البحث ظاهرة الفاسدين بعقوبة الإعدام لمرتكبي الجرائم من منظور القانون الجنائي الإسلامي. هذا البحث هو بحث قضائي معياري مع تحليله باستخدام منهج مقاصد الشريعة. مشكلة البحث التي يجب الإجابة عليها هي كيفية تطبيق سياسة عقوبة الإعدام في الفساد من منظور القانون الجنائي الإسلامي؟ ما هي سياسة عقوبة الإعدام للفاسدين وفقا لقانون القضاء على الفساد؟ تشير نتائج هذه الدراسة إلى: أولاً، تم تنظيم سياسة عقوبة الإعدام لمرتكبي أعمال الفساد الإجرامية في الفقرة 2 من المادة 2 من القانون رقم 31 لعام 1999 قانون جو رقم 20 لعام 2001 بشأن القضاء على الفساد، ولكن تطبيق المادة ينطبق فقط لمرتكبي الفساد المرتكبين في "ظروف معينة"، بحيث لا يمكن الحكم على جميع مرتكبي الفساد بالإعدام. ثانياً، يمكن تطبيق العقوبات على عقوبة الإعدام من منظور القانون الجنائي الإسلامي في ثلاثة أشكال من الجريمة، وهي جريمة قصاص، وجريمة حد، وجريمة تعزير. الفساد مدرج في فئة جريمة تعزير. قد تفرض دولة عقوبة الإعدام إذا اعتبرت محاولة فعالة للحفاظ على النظام العام والمنفعة.

الكلمات المفتاحية: عقوبة الإعدام، عمل الفساد الإجرامي، القانون الجنائي الإسلامي، مقاصد الشريعة

مقدمة

الفساد مشكلة كبيرة ومثيرة للإهتمام كمسألة قانونية فيما يتعلق بأنواع الجرائم المعقدة للتغلب عليها، لأن الفساد يحتوي جوانب متعددة فيما يتعلق بالسياسة والإقتصاد والثقافة الإجتماعية. وقد بُذلت جهود استئصال مختلفة، لكنها لم تستطع القضاء على الفساد، حتى من حيث الكم والنوع من حيث الجناة.

إن الفساد هو حرفياً فعل فاسد، شريك، غير أمين، يمكن رشوته، غير أخلاقي، انحراف عن القداسة وإتلاف مفاصل حياة الناس.¹ وفقاً لقاموس بلاكس لو (Black's Law) يتم الفساد بقصد منح البعض ميزة غير متناسقة مع الواجبات الرسمية وحقوق الآخرين. تصرف مسؤول أو ائتماني يستخدم مركزه أو شخصيته بطريقة غير مشروعة وخاطئة للحصول على بعض الفوائد لنفسه أو لشخص آخر، على عكس واجب وحقوق الآخرين.²

أصبح الفساد مرضاً شديداً في هذا البلد ومن الصعب جداً علاجه. كل يوم تقريباً يتم مشاهدة قصة الفساد وسماعها من خلال الأخبار في وسائل الإعلام من قبل الجمهور. قد يكون الضجر والشعور بالملل هو ما يشعر به الناس عندما يرون ويسمعون أخبار الفساد. ولكن هذا هو الواقع، لقد جاء مرتكبو الفساد المزعومون وذهبوا. لم تحل المحكمة قضية بعد، ولكن تم القبض على مرتكب آخر للفساد المزعوم مرة أخرى. حقيقة من بينهم مسؤولون من هذا البلد، أُلقي القبض عليهم في عملية اعتقال من قبل لجنة القضاء على الفساد (KPK).

ونتيجة لحادث الإعتقال الذي قامت به لجنة القضاء على الفساد، تم تسمية العديد من الجناة كمشتبه بهم. وفي النهاية حملت وسائل الإعلام، المطبوعة والإلكترونية في وقت واحد، أخبار ما بعد الالتقاط. أصبحت الأخبار التي تلاحق الفساد قضية وطنية وربما حتى قضية دولية. إن قضية مصافحة KPK لمرتكبي الفساد المزعومين تتغلب على قضايا الجريمة الأخرى التي نشأت في مجال القانون الإندونيسي. هذا لأن هناك وصمة في التفكير العام أن المسؤولين الذين لديهم سجل جيد لن يتمكنوا من ارتكاب أعمال إجرامية من الفساد، ولكن في الواقع تم القبض على هؤلاء المسؤولين متلبسين من قبل KPK. يعتقد في البداية أنه تم اعتقال العديد من المسؤولين بتهمة تلقي رشاوى من أطراف أخرى. عادة ما يكون الطرف الآخر هو الطرف الذي لديه عمل أو مصالح مع المسؤول المعني.

¹ A. Hamzah, *Pemberantasan Korupsi Melalui Hukum Pidana Nasional dan Internasional*. (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2007), hal. 5

² H. Campbell Black, *Black's Law Dictionary*, (Minn West, 1990), hal. 345

إن النص على فعل إجرامي للفساد كجريمة استثنائية في سياسة القانون الجنائي في إندونيسيا يعني أنه في محاولة معالجة الفساد، يلزم وجود قانون جنائي خاص ينحرف عن القواعد العامة للقانون. القانون الجنائي الذي ينظمه القانون الجنائي (KUHP) وكذلك قانون العرض الذي ينظم في قانون الإجراءات الجنائية (KUHP). قضية الفساد هي عمل إجرامي استثنائي ويجب أن تكون التسوية الأسبقية من حالات أخرى.³

بناءً على الوصف أعلاه، تحاول هذه الورقة وصف وتحليل جرائم الفساد بتطبيق عقوبة الإعدام. هذه الكتابة هي البحث القانوني المعياري أو البحث في القانون العقائدي. يستخدم المؤلفون نهج المقاصد الشرعية لتحليل تطبيق عقوبة الإعدام في الفساد. نوع البيانات المستخدمة من قبل المؤلف في هذه الورقة هي بيانات ثانوية لا يتم الحصول عليها مباشرة من الميدان ، ولكن يتم الحصول عليها من دراسة أدبية للكتب والمحفوظات والوثائق والتشريعات ونتائج البحوث المختلفة.

الفساد كجريمة استثنائية

من المؤكد أن خصوبة جريمة الفساد في بلدنا ولدت آثارًا سلبية مختلفة، ليس فقط على الدولة ولكن أيضًا على المجتمع الأوسع. بالإضافة إلى تفويض أداء البيروقراطية الحكومية، تسبب الفساد في دمار هائل لبقاء الأمة، وخاصة شخصية وأخلاق الجيل القادم من هذه الأمة. وهذا يعني أن الفساد المنتشر لم يضر المالية العامة للدولة فحسب بل كان أيضًا انتهاكًا للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ككل، بحيث يتم تصنيف الفساد كجريمة يجب أن يتم القضاء عليها بشكل غير عادي. وهذا يعني أنه يجب من الناحية القانونية القضاء على فعل الفساد، وفقًا لهذا القانون بطريقة غير عادية.¹

³ Siahaan, M. (2016). *Pembaharuan Hukum Pidana Indonesia*. (Jakarta: PT. Grasindo), hal. 40

لم تعد مكافحة الفساد في هذا الوقت مجدية لاستخدام الصكوك القانونية العادية (التقليدية)، ولكن بطريقة استثنائية من خلال تصنيف الفساد على أنه جريمة ضد الإنسانية، حيث يتم التعامل أيضًا مع الأدوات واللوائح الفنية والإجرائية لانتهاك حقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، لم يعد الفساد مشكلة داخلية لبلد بل هو مسألة تخص الجميع دون أن تكون محدودة بمحدود الدولة والأمة. لذلك يحق للأمم في العالم أن تشارك في القتال والسيطرة عليه كجريمة يجب محاربتها معاً.

هذا ما يجعل الفساد خطراً كامناً يصعب القضاء عليه.ⁱⁱ

إن وجود قانون وثقافة خجل كانت ذات يوم من سمات أمتنا، لا تزال غير قادرة على توفير العلاج بالصدمة (العلاج بالصدمة) للأشخاص الذين يرتكبون الفساد في هذا البلد. يمكن القول أن الفساد أصبح مصدراً للكارثة أو الجريمة (جنور الشرور) التي هي في الواقع أكثر خطورة نسبياً من الإرهاب.

في الأساس يمكن رؤية جهود الحكومة الإندونيسية في التغلب على الممارسات الفاسدة منذ ولادة العديد من القوانين واللوائح بما في ذلك القانون رقم. 31 لسنة 1999 بالاقتران مع القانون رقم 20 لسنة 2001 بشأن القضاء على الفساد،⁴ القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن قوانين منع واستئصال غسل الأموال ، القانون رقم 30 لسنة 2002 بشأن هيئة القضاء على الفساد والتشريعات ذات الصلة الأخرى. ومع ذلك لم تسفر الجهود الجارية عن نتائج قسوى في قمع الفساد.

وفي إندونيسيا تستمر ممارسة الفساد من سنة إلى أخرى في الازدياد. أظهرت نتائج البحث الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية أن مؤشر إدراك الفساد في عام 2017 زاد بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة.ⁱⁱⁱ في هذا الصدد، ذكر Kwik Kian Gie ذات مرة أن إندونيسيا كانت من بين الدول الأكثر فساداً في آسيا. وقال أيضاً

⁴ M. S. Ardisasmita, *Definisi Korupsi Menurut Perspektif Hukum dan E-Announcement untuk Tata Kelola Pemerintahan yang Lebih Terbuka, Transparan dan Akuntabel*. (Jakarta: KPK, 2006), hal. 4.

أكثر من 300 تريليون من الأموال من التهرب الضريبي، وتسرب ميزانية الدولة، واختلاس نتائج الموارد الطبيعية تذهب إلى الفاسدين.^{iv} يبين هذا الحال أن إندونيسيا في ممارسة طارئة للفساد.⁵

إن صعود الممارسات الفاسدة التي تحدث في إندونيسيا هو بطبيعة الحال شديد له آثار على عرقلة أهداف التنمية الوطنية والاقتصاد الدولة في تحقيق مجتمع عادل ومزدهر.⁶ ليس هذا فقط، الآثار السلبية الناتجة عن هذه الممارسات الفاسدة دمرت المفاصل الحياة الاجتماعية والأمة والدولة.⁷ لذلك فإن ممارسة الفساد هي عدو حقيقي يجب أن تواجهه الدولة والدولة والقضاء عليهما.⁸

أهمية عقوبة الإعدام على الفاسدين

عند النظر إلى المخاطر التي يشكلها، يستحق مرتكبو الفساد أن يحكم عليهم بالإعدام. واعتبر أن هذه الجريمة تحولت إلى دمار هائل لبقاء الأمة. من المجتمع إلى أحفاد هذه الأمة في المستقبل يعانون ويعانون من العواقب. لقد أصبح وجود هذه الأمة محاصرًا ومذللًا دوليًا بسبب تفشي ثقافة الفساد.^v

وفي القضاء القانوني، هناك ما يبرر تطبيق عقوبة الإعدام في إندونيسيا. يمكن تتبع ذلك من عدة مواد في القانون الجنائي (KUHP) تحتوي على التهديد بعقوبة الإعدام. وخارج القانون الجنائي، هناك ما لا يقل عن ستة قوانين ولوائح تحدد بعقوبة الإعدام، مثل قانون المخدرات وقانون مكافحة الفساد وقانون مكافحة الإرهاب وقانون محكمة حقوق الإنسان وقانون المخابرات وقانون أسرار الدولة.^{vi} بالإضافة إلى ذلك من الناحية الفلسفية، يتم أيضًا تطبيق عقوبة الإعدام واستيعابها من خلال مفهوم حكم القانون Pancasila.^{vii} هذا يدل على أن عقوبة

⁵ Denny Indrayana, *Negara Dalam Darurat Korupsi*, (Bandung: Sinar Grafika, 2005), hal . 3.

⁶ H. Manao, *Korupsi Menghambat Pembangunan Nasional*, (Bandung: Sinar Grafika, 2001), hal. 1

⁷ B. Lopa, *Kejahatan Korupsi dan Penegakkan Hukum*, (Jakarta: Rajawali Press, 2001), hal. 3.

⁸ A. Hamzah, *Pemberantasan Korupsi Melalui Hukum Pidana Nasional dan Internasional*. (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2007), hal. 2

الإعدام في إندونيسيا لا تزال موجودة في اللوائح القانونية في إندونيسيا علاوة على ذلك، يُظهر تنفيذ عقوبة الإعدام في إندونيسيا اتجاهًا متزايداً منذ عهد الإصلاح.^{viii} على الرغم من أنها لا تزال تحافظ على عقوبة الإعدام في نظامها القانوني الإيجابي،⁹ ولكن كدولة تتمسك بقيم حقوق الإنسان، تطبق الدولة الإندونيسية عقوبة الإعدام على وجه التحديد، بجدر وانتق.^{ix10}

وفي سياق الديمقراطية، نوقش تحديد عقوبة الإعدام في العديد من القوانين في إندونيسيا بشكل أساسي في الهيئة التشريعية التي تمثل بالمناسبة ممثلي الشعب، باعتبارها تمثيلاً لجميع شعب إندونيسيا. وفقاً Van Bemmelen، نقلاً عن رأي J.J. Rousseau، يعتمد القانون ككل بشكل أساسي على اتفاق مجتمعي يتم فيه ذكر الإرادة المشتركة.¹¹ إذا كان هناك سلوك يجب إدانته وفقاً للإرادة المشتركة، فيجب وصفه من البداية أو كتابته في القانون. الغرض من الوصف التفصيلي هو تجنب انتهاك الحرية الفردية، لأنه في اتفاقيات المجتمع، كل شخص على استعداد فقط لإطلاق جزء صغير من حريته في الحاوية المشتركة.¹² وبالمثل، عقوبة الإعدام. إذا كانت عقوبة الإعدام لا تزال قابلة للتنفيذ ومقبولة من قبل الإرادة المشتركة، فيجب ذكرها في شكل قانون مكتوب (القانون).

وهذا يعني أن أحكام عقوبة الإعدام في القانون الإندونيسي تتوافق بشكل أساسي مع نظرية الاتفاقات المجتمعية أو الدساتير. لذلك من الأهمية بمكان ربط أحكام المادة 28 أ والمادة 28 أولاً الفقرة (1) من دستور عام 1945 بالمادة 28 ياء من دستور عام 1945. وفي هذه الحالة، تحدد المادة 28 من دستور عام 1945 ما يلي: 1. يجب على الجميع احترام حقوق الإنسان للآخرين في حياة المجتمع والأمة والدولة. 2. عند ممارسة حقوقهم وحررياتهم،

⁹ J. E. Sahetapi, *Suatu Studi Khusus Mengenai Ancaman Pidana Mati Terhadap Pembunuhan Berencana*, (Jakarta: Rajawali Press, 1982), hal. 15.

¹⁰ Todung Mulya Lubis & A Lay, *Kontroversi Hukuman Mati; Perbedaan Pendapat Hakim Konstitusi*, (Gramedia Kompas, 2007), hal. 335

¹¹ J. M. van Bemmelen, *Hukum Pidana I: Hukum Pidana Material Bagian Umum*, (Jakarta: Binacipta, 1987) hal. 50

¹² *Ibid*, hal. 51

يلتزم كل شخص بالخضوع للقيود المنصوص عليها في القانون لغرض وحيد هو ضمان الاعتراف بحقوق الآخرين وحررياتهم واحترامها والوفاء بمطالب عادلة وفقاً للاعتبارات والقيم الأخلاقية. الدين والأمن والنظام العام في مجتمع ديمقراطي.^x

لذلك فإن أحكام المادة 28 أ والمادة 28 طاء الفقرة (1) من دستور عام 1945 مقيدة بأحكام المادة 28 ياء من دستور عام 1945. وبالتالي، من أجل حماية المصالح الكبرى للقانون الوطني، يجب ألا يفهم فقط الأحكام الجنائية أو عقوبة الإعدام في إندونيسيا. قراءة أحكام المادة 28 أ والمادة 28 ط من دستور عام 1945، ولكن يجب أيضاً الاهتمام بها وربطها بأحكام المادة 28 ج من دستور عام 1945.

وبالتالي، يمكن تبرير تطبيق عقوبة الإعدام على الفاسدين، سواء من الناحية القانونية (القانون) أو الإنسانية (المصلحة العامة). وذلك لأن جريمة الفساد تتعلق بالحرمان من حقوق الرفاهية للمجتمع الأوسع، بحيث يجب أن يكون التعامل مع حماية الحقوق العامة.^{xi} إذا لم يكن لعقوبة الإعدام أثر أو قيمة على الجاني، فإن القيمة تكمن في انطباعه عن الآخرين كرادع عام.

عقوبة الإعدام كقانون تقديم

إذا تم تصنيف الفساد على أنه جريمة ضد الإنسانية، فيجب تغيير النموذج القانوني في قضايا الفساد من المبادئ الرسمية إلى المبادئ المادية للخروج على القانون. وفي الوقت الحاضر، بناء على المادة 2 الفقرة 1 من القانون رقم 1999/31 قانون رقم 2001/20 بشأن القضاء على الفساد (Tipikor)، لتحديد شخص كمشتبه به، لا يمكن للمحققين أن يستندوا فقط إلى المشتبه الذي ينتهك مبادئ اللياقة أو العدالة أو المعايير الاجتماعية للمجتمع فقط (الأعمال ضد القوانين المادية)، ولكن يجب أن يثبت ما إذا كان هناك انتهاك أم لا للوائح القانونية (يعمل ضد

القانون الرسمي). وعلى وجه الخصوص في 26 يوليو 2006،^{xiii} ألغت المحكمة الدستورية محتويات توضيح الفقرة 1 من المادة 2 من القانون رقم. 1999/31 قانون رقم 2001/20 بشأن القضاء على الفساد (Tipikor).

من الواضح أنه من الصعب للغاية تنفيذ النهج الرسمي في قضية الفساد الحالية، لأن الفساد غالبًا ما يتم بشكل منهجي ويشرك الأشخاص في السلطة. وهذا يعني أن أعمال الفساد المستندة إلى اللوائح المحلية، والمراسيم الرئاسية، والمراسيم الوزارية أو القرارات المشتركة سيكون من الصعب معالجتها إجراميًا إذا اضطروا إلى استخدام المخالفات الرسمية، لأن القانون رسميًا.

ولذلك يجب أن يكون لدى هذا البلد الشجاعة في الواقع لاستخدام مبدأ المعارضة المادية للقانون من أجل استيعاب القانون والعدالة التي تعيش في المجتمع. يمكن معاقبة العديد من الأفعال التي لا يهددها القانون الجنائي رسميًا، ولكن وفقًا لعادات وروح العدالة الاجتماعية. سواء كان العنصر المادي غير القانوني مدرجًا في القانون أم لا، ليس له تأثير كبير حقًا، لأن طبيعة الطبيعة غير القانونية ماديًا مرتبطة بالفعل بسلوك غير لائق وغير لائق.

وأكثر من ذلك، يجب أن تكون لدى الحكومة الشجاعة لتطبيق مبدأ الإثبات العكسي أو مبدأ افتراض الذنب في قضايا الفساد، في محاولة لتجديد وسحب مرتكبي جرائم الفساد التي كان من الصعب الكشف عنها إلى السجن. الغرض من هذا الإثبات العكسي هو إثبات أن الأصول التي حصل عليها شخص، وخاصة المسؤولين، الذين يشتبه في ارتكابهم فسادًا تنتهك القانون بالفعل أم لا. على سبيل المثال، بالنسبة لأي مسؤول غير راغب أو غير راغب في الإبلاغ عن الأصول أو الهدايا التي تلقاها، يمكن الإشارة إلى عدم رغبته في الحصول على الأصول بوسائل غير قانونية.

هذا ما يسميه ساتيبتو راهاردجو (Satjipto Rahardjo) القانون التقدمي، وهو قانون أكثر اهتمامًا بنموذج العمل بدلاً من النموذج المعياري، ويرى أن النتائج قد تحققت أكثر من قواعد التنظيم. أي أنه يجب ألا يُسمح للقانون بأن يصبح عالمًا باطنيًا، والذي يدور فقط حول القواعد والمنطق، ويعتمد على الإجراءات والبيروقراطية. يحتاج

القانون إلى الانسحاب من عالم باطني وإلى عالم اجتماعي. يجب أن يكون القانون قادراً على تقديم الخدمات والخدمات الاجتماعية لشعبه. يجب توجيه القانون لتحقيق العدالة والرفاهية لشعبه (تحقيق العدالة للشعب).^{xiii} يمكن القيام بذلك إذا تجرأ إنفاذ القانون على تحرير نفسه من الوضع الراهن وليس فقط إعطاء الأولوية للقواعد ولكن أيضاً الانتباه إلى السلوك.

إن قوة القانون التقدمي - كنموذج للعمل - ستبحث عن طرق لخنق الفساد كقوة قائمة. القواعد والأنظمة ليست هي الوحيدة التي تحدد. ومن هنا يبدو أن روح توفير العدالة للشعب أقوى بكثير من أجل التغلب على الظروف السيئة التي سببها النظام والثقافة الموجودة. هذا ما فعله بسمار سيريغار (Bismar Siregar) ويستبان العارفين (Bustanul Arifin) ذات مرة عندما كانا قاضيين في المحكمة العليا، حيث يمكن استخدام روح العدالة وأخلاقها كمصدر للقانون. من هنا يجب على الحكومة أن تصمم على الفور عمليات وآليات وقواعد ملموسة كمرجع للمنتجات القانونية لحل قضايا الفساد في إندونيسيا.

سياسة عقوبة الإعدام في قانون الفساد

قبل وصف تنظيم عقوبة الإعدام في الفعل الإجرامي للفساد، يتم شرح تنظيم عقوبة الإعدام في القانون الجنائي باعتباره قانوناً عاماً. أُدرجت عقوبة الإعدام في إندونيسيا بشكل أساسي في القانون الجنائي، الوارد في الكتاب الأول من المادة الثانية من الفصل الثاني من القواعد العامة بشأن الجريمة.

عقوبة الإعدام هي في الأساس شكل كلاسيكي من أشكال العقوبة، وهو أمر مفترض كشكل من أشكال العقاب الذي يمكن أن يكون حذراً من أولئك الذين لم يرتكبوا عملاً مجرم. شكل عقوبة الإعدام لا يزال عقاباً ذا قوة وسلطة لردع الآخرين. الجوهر المثالي للعقاب عند تطبيقه هو مدى قدرة الجملة على الرعب النفسي للآخرين، وليس أن يفعل نفس الشيء. في كثير من الحالات، ليس من غير المألوف أن يكون مرتكبوا الجرائم هو المجرم الذي

يوصل ارتكاب الجرائم بشكل متكرر بسبب خفته عقاب. غالباً ما يكون رفض عقوبة الإعدام على الجانب الإنساني فقط ضد الجناة دون النظر إلى الجانب الإنساني للضحية نفسه أو عائلته أو أقاربه أو المجتمع الذي يعتمد على الضحية. يختلف الأمر إذا غفرت أسر الضحايا الجناة، بالطبع يمكن تغيير الحكم بشروط مسبقة واضحة.

ترتبط سياسة القانون الجنائي جنائياً بصياغة عقوبة الإعدام ضدها وينظم مرتكبو الفساد في القانون رقم 31 لعام 1999 قانون Juncto رقم 21 لعام 2001 بشأن القضاء على الفساد. يمكن العثور على لائحة عقوبة الإعدام في المادة 2 من القانون رقم 31 لعام 1999 بالاقتران مع القانون رقم 20 لسنة 2001 بشأن قوانين القضاء على الفساد التي تنص على ما يلي:^{xiv}

1- كل من يرتكب أعمالاً غير مشروعة لإثراء الذات أو شخص آخر أو شركة يمكن أن تضر بأموال الدولة أو اقتصاد البلاد، يجب أن يحكم عليه بالسجن مدى الحياة أو السجن لمدة لا تقل عن 4 (أربع) سنوات وبحد أقصى 20 (عشرين) سنة وغرامة لا تقل عن Rp. 200.000.000 (مئتي مليون روبية) وبحد أقصى روبية. 1,000,000,000.00 (مليار روبية).

2- في حالة فعل إجرامي بالفساد على النحو المشار إليه في الفقرة (1) يمكن تنفيذ عقوبة الإعدام في ظروف معينة.

وفقاً لتفسير الفقرة (1) من المادة 2 من القانون المتعلق بالقضاء على الفساد، ينص على أن "المقصود بـ" ضد القانون "في هذه المادة يشمل الأفعال المخالفة للقانون بشكل رسمي أو بمعنى مادي، أي حتى لو لم يتم تنظيم مثل هذه الأفعال في القوانين واللوائح، ولكن إذا كان الفعل يعتبر حقيراً لأنه لا يتوافق مع إحساس بالعدل أو قواعد الحياة الاجتماعية في المجتمع، فيمكن إدانة الفعل. وعلاوة على ذلك، تشير كلمة "يمكن" في هذا الحكم قبل عبارة "التي تضر بالوضع المالي أو الاقتصادي للدولة" إلى أن الجريمة تعتبر جريمة رسمية، أي أن وجود فعل إجرامي من الفساد يكفي عن طريق استيفاء عناصر الفعل التي لم تتم صياغتها نتيجة للعواقب " (جريمة مادية) .

بالإضافة إلى ذلك، في تفسير الفقرة (2) من المادة 2 ، ورد أن "المقصود بـ" ظروف معينة "في هذا الحكم هو شرط يمكن استخدامه كسبب للعبء الإجرامي لمرتكبي فعل إجرامي من الفساد، إذا ارتكبت الجريمة ضد أموال مخصصة للتغلب على حالات الخطر والكوارث الطبيعية الوطنية والتدابير المضادة بسبب الاضطرابات الاجتماعية واسعة النطاق والتغلب على الأزمات الاقتصادية والنقدية والتغلب على أعمال الفساد الإجرامية".¹³

بناء على الأحكام الواردة في الفقرة (2) من المادة 2 وشرح للمادة ما سبق، يمكن تطبيق عقوبة الإعدام على الفاسدين إذا تم تنفيذ الفساد بطريقة معينة. وبما أن كلمة "يمكن" مستخدمة في الفقرة (2) من المادة 2، فإن عقوبة الإعدام لمرتكبي الفساد ذات طبيعة اختيارية. وهذا يعني أنه على الرغم من ارتكاب فعل إجرامي للفساد في ظروف معينة على النحو المشار إليه في الفقرة (2) من المادة 2 ، فإن مرتكبي الفساد على النحو المشار إليه في الفقرة (1) من المادة 2 لا يجوز الحكم عليهم بالإعدام.¹⁴

وفي هذا الصدد، هناك بعض نقاط الضعف في تطبيق عقوبة الإعدام على الفاسدين منها ما يلي:

1- إن أحكام الإعدام باعتبارها تهمة جنائية لا تُهدد إلا في الجرائم الجنائية بعض الفساد في الفقرة (1) من المادة 2 هو ارتكاب أعمال إثراء الذات / الآخرين / الشركة بطريقة غير مشروعة. لذلك فهي ليست موجهة إلى جميع أشكال أعمال الفساد الإجرامية، على الرغم من أنه في تفسير عام يذكر أن الغرض من إصدار القانون رقم 31 لعام 1999 هو القضاء على كل شكل من أشكال الفساد. مع تهديد عقوبة الإعدام في المادة 2، فهذا يعني أنه لا يمكن فرض عقوبة الإعدام على أعمال الفساد الإجرامية الأخرى.

2- وفقاً للفقرة (2) من المادة 2، تشكل عقوبة الإعدام تهمة جنائية ضد الجريمة الواردة في الفقرة (1) من المادة 2 ويعاقب عليها بالسجن المؤبد أو السجن لمدة 20 سنة. في القانون رقم 31 لعام 1999 بالاقتتان مع

¹³ R. Wiyono, *Pembahasan Undang-Undang Pemberantasan Tindak Pidana Korupsi*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2008), hal. 28

¹⁴ *Ibid*, hal. 44.

القانون رقم 20 لعام 2001، فإن أعمال الفساد الإجرامية المهدة بالسجن مدى الحياة أو عقوبة قصى تصل إلى 20 سنة سجن لا ترد فقط في المادة 2 ، ولكن أيضاً في المادة 3، إساءة استخدام السلطة / الفرصة / المرافق بسبب المنصب أو المنصب؛ المادة 12 قبول الرشاوى من قبل الموظفين العموميين / مدراء الدولة والقضاة والمحامين. لذلك، شعرت غريب إذا كانت عقوبة الإعدام مهدة فقط بجرمة في المادة 2. حيث يرى المجتمع وينظر إليها من طبيعة الفساد كجرمة المنصب، وأفعال إساءة استخدام السلطة / المنصب، واستلام الرشاوى من قبل موظفي الخدمة المدنية / مدراء الدولة، والقضاة والمحامين يشعرون بأهم أكثر خسة من إثراء أنفسهم. ولذلك فإنه يستحق التهديد بالاعدام، خاصة أن جريمة الرشوة هي الأبرز في قضايا الفساد المختلفة.

3- ضعف آخر يتعلق بصياغة ظروف معينة، والذي يصبح أسباب الحكم على تهمة جنائية بالإعدام. في مختلف صياغة القانون، بعض الشروط التي هي أسباب التهم الجنائية صيغت بشكل عام صراحة في صياغة الجريمة ذات الصلة. على سبيل المثال التهم الجنائية لسوء المعاملة في المادة 356 من القانون الجنائي والتهم الجنائية للسرقة في المادة 365 من القانون الجنائي. ومع ذلك ، في الفقرة 2 من المادة 2 من القانون رقم 31 لعام 1999، فإن بعض الظروف التي هي أسباب التهم الجنائية لم تصاغ صراحة في صياغة المادة.

ولذلك منذ صدور قانون القضاء أعمال الفساد الإجرامية، لم يتم العثور على أي حكم محكمة لإدانة مدان بالفساد بعقوبة الإعدام. وهذا على النقيض من قضايا جرائم المخدرات والإرهاب، حيث حُكم على عدد كبير من الجناة بالإعدام. على الرغم من أن القانون ينظم بوضوح عقوبة الإعدام للمفسدين. العواقب المنطقية في ضعف إنفاذ القانون، والأثر صعب للقضاء على الفساد. ومع ذلك إذا كان تطبيق القانون يطبق قانون الوفاة على الأقل، فيمكن أن يوفر تأثيراً رادعاً أو يقلل الفساد، بسبب العقوبات والتطبيق الصارم للقانون. وذكر جوكو (Djoko) أنه يجب تطبيق عقوبة الإعدام لأنه ؛

1- تضمن عقوبة الإعدام عدم تحرك المجرم مرة أخرى. المجتمع لا سيضطرب هذا الشخص مرة أخرى بسبب "دفن جثته لذا لا داعي للخوف من المدان".

2- عقوبة الإعدام أداة قمعية قوية للحكومة.

3- باستخدام هذه الأداة القمعية القوية، يمكن ضمان مصالح المجتمع حتى يتسنى حماية سلام القانون والنظام.

4- خاصة إذا كان من المتوقع أن ينفذ التنفيذ العام خوف أكبر من ارتكاب الجريمة.

وهكذا إذا فرضت ونفذت عقوبة الإعدام بحق الجناة من المتوقع أن يكون الفساد قادراً على توفير جهود

وقائية وقمعية لمنع الممارسات الفاسدة.¹⁵ لذلك يلزم تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي أعمال الفساد الإجرامية.

إقرار عقوبة الإعدام على الفاسدين في القانون الجنائي الإسلامي

ويمكن تطبيق عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية على ثلاثة أشكال من الجريمة وهي جريمة قصاص

وجريمة حدود وجريمة تعزير. ففي قضية جريمة قصاص على سبيل المثال، يستهدف التهديد بعقوبة الإعدام مرتكبي

عمليات القتل المتعمد أو المخطط لها، حيث يجب أن يتحمل مرتكبو عمليات القتل المتعمد نفس القدر القانوني من

العقاب.¹⁶

أما في قضية جريمة الحدود، فإن التهديد بعقوبة الإعدام يستهدف مرتكبي زنا المحصن والحراية والبغي

والردة. بينما في مشكلة جريمة التعزير، فإن التهديد بعقوبة الإعدام يستهدف مرتكبي الجرائم خارج القصاص والحدود

التي تعتبرها الدولة (الحكومة) خطرة للغاية على بقاء المجتمع واستفادته. في السياق أعلاه، فإن عقوبة الإعدام التي

تطبق على حالات معينة مثل المخدرات والإرهاب والفساد داخلية في نطاق عقوبة التعزير المسماة بالقتل السياسي،

¹⁵ D. Prakoso, *Masalah Pidana Mati (Soal Jawab)*, (Bandung: Bina Aksara, 1987), hal. 43

¹⁶ A. Q. Audah, *al-Tasyri' al-Jina'iy al-Islamiy: Muqàranah bi al-Qanûn al-Wadh'î*, (Kairo: Mu'assasah al-Risalah, 1992), hal. 663.

وهي عقوبة الإعدام التي لا ينظمها القرآن والسنة، ولكن خضعت للسلطات أو الدول سواء التنفيذ أو إجراءات التنفيذ.¹⁷

فيما يتعلق بالفساد، تدخل العقوبات على الفاسدين في نطاق جريمة التعزير بسبب تعقيد طريقة عمل الأفعال الإجرامية الفساد. لذلك فإن تحديد القانون وقراره في أيدي السلطات (أولى الأمر) لذا عند تحديد نوع العقوبة يجب على السلطات الانتباه إلى مبادئ العدالة والمنفعة العامة. من خلال الإهتمام بالمصلحة العامة المهتدة بشدة بجريمة الفساد الحالية، يمكن تبرير عقوبة أشد تعزير في شكل عقوبة الإعدام على الفاسدين بالإسلام. قد تفرض دولة عقوبة الإعدام إذا اعتبرت محاولة فعالة للحفاظ على النظام العام والمنفعة.^{xv} وذلك تماشياً مع رأي بعض العلماء المعاصرين مثل عبد القادر عودة في كتاب "التشريع الجنائي الإسلامي"،¹⁸ وعبد العزيز أمير في كتاب "التعزير في الشريعة الإسلامية" ووهبة الزحيلي في كتابه الفقه الإسلامي وأدلته.¹⁹

إن الغرض من تطبيق القانون الجنائي الإسلامي هو في الواقع معني جداً بالقيم أساس الإنسانية في العالم الذي تحتضنه خمسة أشياء، وهي الدين والروح (النفس) والمال و العقل والنسل. إن حماية الحقوق الإسلامية ليست على الإطلاق هبة من الحاكم أو هبة من المجتمع، ولكنها هبة من الله سبحانه وتعالى من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية الخمسة، يسرد القانون الإسلامي باستمرار عقوبة الإعدام كواحد من أنواع العقوبة الرئيسية، وكذلك الحد الأقصى للعقوبة.

فيما يتعلق بهذا، كأحد أعمدة التكوين النظام القانوني الإندونيسي، بالإضافة إلى القانون الغربي والقانون العربي، تتمتع الشريعة الإسلامية بموقع كبير في تطوير النظام القانوني الإندونيسي. يتجسد هذا في إيدولوجية الدولة الإندونيسية في المبدأ الأول الذي ينص على أن اللاهوت هو الله تعالى، مما يعني أن الدولة الإندونيسية يجب أن

¹⁷ *Ibid*, hal. 664

¹⁸ *Ibid*, hal 72

¹⁹ Wahbah Zuhaili, *Al-Fiqh al-Islamy wa Adillatuhu*, (Beirut: Dar al-Fikr, 2002), hal. 24

تستوعب القيم التي تعيش في تعاليم الدين، وخاصة الإسلام. لذلك كدولة ولدت من بذور فكر العلماء، تحترم إندونيسيا بشدة الشريعة الإسلامية التي لها في نهاية المطاف الشريعة الإسلامية مكانة مهمة في تشكيل وتجديد القانون في إندونيسيا. وهكذا عند تقديم الاعتبارات الدستورية، يتمتع الإسلام دائماً بمكانة عالية في نظر القانون الإندونيسي. فيما يتعلق تحديداً بعقوبة الإعدام، يمكن استخدام الشريعة الإسلامية كمرجع رئيسي للنظر في قراراتها القانونية.

تحليل السياسات بشأن عقوبة الإعدام بسبب الفساد في ضوء مفهوم مقاصد الشريعة

الأساس الرئيسي للشريعة الإسلامية هو الاعتقاد بأن الشريعة الإسلامية مستمدة لمنفعة البشرية، سواء في الدنيا أو في الآخرة، من خلال التمسك بأعدل قانون على الرغم من أن الوسائل المعتمدة بشكل صريح ليست واردة في القرآن والسنة. هذا يعني أنه كما قال ياسر عودة، يجب أن يكون هدف القانون الإسلامي (المقاصد) أساساً ومنهجية أساسيين لإنشاء نظام قانوني إسلامي فعال.²⁰ وفي هذه الحالة كما أكد ابن القيم، أوضح الله سبحانه وتعالى طرق (الأساليب) بما وصفه بهدف إقامة العدل بين البشر وإقامة البشر بالعدل. لذلك كل وسيلة أو سياسة يمكن أن تلد العدالة، ثم يمكن القول أنها جزء من (قانون) الإسلام.²¹

ويمكن تعريف مقاصد الشريعة بوضوح وبيان من آراء العلماء المختلفة. على سبيل المثال، يعرّف الإمام الغزالي مقاصد الشريعة على أنها غرض شريعة الله سبحانه وتعالى من أجل مخلوقاته للحفاظ على دينهم وروحهم وعقلهم ونسبهم وممتلكاتهم.²² وقال الشاطبي أن مقاصد الشريعة تجسّد صالح البشرية في الدنيا والآخرة.²³ ويعرّف

²⁰ Jasser Auda, *Maqàsid Shari'ah as Philosophy of Islamic Law*, (Colombia: The International Institute of Islamic Thought, 2009), hal. 54-55

²¹ I. al-Qayyim Jauziyah, *Ilam al-Muwafqa'in*. (Beirut: Dar al-Jail, 1973), hal. 26

²² A.H Ghazali, *Al-Mustashfa min 'Ilmi al-Ushul*, (Maktabah al-Jundi, n.d), hal. 251

²³ A. Syatibi, *Al-Muwafaqat fi Usul al-Fiqh*, (Dar al-Ma'rifah, n.d), hal. 2

أحمد الريسوني مقاصد الشريعة على أنها الأهداف التي تحددها الشريعة لمصلحة الإنسان.²⁴ يقول وهبة الزحيلي أن مقاصد الشريعة هي قيم وأهداف للشريعة ضمنية في كل أو معظم قوانينها. وتعتبر هذه القيم والأهداف أهداف وأسرار شرعية، أسسها الشريعة في كل نص قانوني.²⁵ ويعرّف يوسف القرضاوي مقاصد الشريعة على أنها هدف لنصوص وقوانين معينة يجب أن تتحقق في حياة الإنسان، سواء في شكل أوامر أو محظورات أو جواز كأفراد أو عائلات أو أشخاص.²⁶

وهكذا، يمكن فهم مقاصد الشريعة على أنها هدف قانوني لتحقيق المنفعة الإنسانية. وفي هذه الحالة، بمزيد من التفصيل، الغرض من الشريعة هو كيفية تحقيق المنفعة أو المنفعة (جلب المصلحة / المنفعة) وتجنب الضرر أو الفساد (دفع المفسدة). لذا فإن صياغة نظرية المفسدة أو نظرية المصلحة تتضمن مفهومين أساسيين، وهما جلب المصلحة (الخير) وتجنب الشر (الضرر) لحياة الإنسان. ويطلق على مقاصد الشريعة الحكمة التي تهدف إلى إقامة الناموس، سواء كانت مطلوبة أم لا، لأنه في كل قانون يقره الله يجب أن تكون هناك حكمة، وهي الغرض النبيل وراء الحكم. ومن بين علماء الأصول، تسمى مقاصد الشريعة أسرار الشريعة، وهي الأسرار الكامنة وراء القوانين التي وضعتها الشريعة في شكل منفعة للبشر في الدنيا وفي الآخرة.

مقاصد الشريعة مرادفة أيضاً لمصطلح المصلحة، لأن هدف الشريعة نفسها هو المصلحة. في هذه الحالة، أعطى عز الدين بن عبد السلام التعريف بأن المصلحة في شكلها الحقيقي متطابقة مع المتعة والنعمة، في حين أن

²⁴ A, Raisuni, *Naẓhariyah al-Maqashid 'Inda al-Imam al-Syathibi*, (al-Dar al-'Alamiyah li al-Kitab al-Islamiyah, n.d),hal. 7

²⁵ Wahbah Zuhaili, *Ushul al-Fiqh al-Islami*, (Beirut: Dar al Fikr, 1986), hal. 225

²⁶ Yusuf al-Qaradawi, *Min Fiqh al-Daulah fi al-Islam: Makànaturubà, Ma`àlimuhà, Thabì`atubà, Manqifuhà min al-Dimuqràthiyah, wa al-Ta`addudiyah wa al-Mar`ah wa Ghair al-Muslimin*. (Beirut: Dar al-Syuruq, 2001), hal. 25

شكل المجاز هو السبب الذي يجلب المتعة والنعمة.²⁷ في غضون ذلك، وفقاً لنجم الدين الطوفي، فإن المصلحة هي تعبير عن قضية تؤدي إلى الغرض من السيرة في شكل عبادة أو تقليد.

كما أوضحنا سابقاً، فإن نظرية المصلحة التي تستخدم كأساس لقياس مقاصد الشريعة تتكون من مفهومين، هما: (1) إدراك المصالح والصالح والمتعة للإنسان، والتي تسمى "جلب المنافع" / المصالح. و (2) تجنب الإنسانية من الضرر والشر، وهو ما يسمى "دفع المفسد". وبحسب الإمام الغزالي، فإن المصلحة لا تجلب الفوائد (الأرباح) أو تتجنب المضرات فحسب، بل تحافظ أيضاً على الغرض من مشروع "وضع" في القوانين التي تنعكس في مفهوم حماية الدين والحياة والعقل والنسب والملكية.²⁸

تحديد مزايا (مصلحة أو مضرة) فعل ما، ولتحقيق الأهداف الرئيسية لتشكيل القانون وتطويره، فإن المعايير هي الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ينقسم الطلب على الاحتياجات الأساسية، من قبل علماء رائدي نظرية المقاصد إلى ثلاثة مستويات، وهي: الضروريات والحاجيات والتحسينيات. ففي هذه الحالة، الهدف الرئيسي هو الضروريات في تطوير القانون الذي يجب تحقيقه بشكل مطلق وجميع المطالب أو الأوامر مطلقة ومحددة. ومن جهة أخرى، فإن المحظورات المتعلقة بالضرورة هي صارحة ومطلقة، والقوانين الناتجة عنها حرام.²⁹

إن الشريعة الإسلامية هي في الواقع نظام شامل يجب فهمه أيضاً بشكل شامل. هذا ما قاله يوسف القرضاوي: "إن القانون (الإسلام) ليس مخصصاً فقط لشخص (فرد) بدون عائلة، ليس فقط لعائلة واحدة بدون

²⁷ Ibnu Abd al-Salam, *Qawaid al-Abkam fi Mashalih al-Anam*, (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, n.d), hal. 1-12

²⁸ A. H, Ghazali, *Al-Mustashfa min 'Ilmi al-Ushul...*

²⁹ A. Syarifuddin, *Ushul Fiqh*, (Bandung: Kencana Perdana Media Group, 2008), hal. 213

مجتمع، وليس لمجتمع واحد بشكل منفصل بدون مجتمعات أخرى في نطاق المسلمين. كما أنه لم يتم تحديده لدولة واحدة فقط بشكل منفصل عن دول العالم الأخرى".³⁰

طوّر الإمام ابن تيمية³¹ نظرية المصلحة في سياسة القانون بالإشارة إلى آيتين في سورة النساء، وهما الآيتان 58 و 59. تنص الآية 58 على أنه يجب على القادة الوفاء بالولاية والنزاهة في القانون. إذا كان الزعيم قد أوفى بالتفويض وكان عادلاً، فإنه من واجب الناس أن يطيعوا لأولى الأمر بأفضل طاعة. لذلك فإن أهم قاعدة لسياسة القائد في الدين هي وضع السياسة على أساس مصلحة الشعب ومصلحة الوطن وليس لصالح نفسه.

هذا أمر مهم - كما قال ياسر عودة - أن الشريعة الإسلامية التي تم تحديدها حتى الآن ليست على الأرض وليست معاصرة، لأنها لم تمس الجوهر القانوني (المقاصد) الوارد في الأدلة الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، تميل الدراسة للشريعة الإسلامية حالياً إلى عكس المناهج النصية بدلاً من السياقية - فهي لم تعد قادرة على استيعاب التغييرات في المجتمع المعاصر التي تكون معقدة للغاية. وفي الواقع، تم وضع قانون بقصد توفير الراحة والأمن والرفاهية للحياة الفردية والاجتماعية. هنا تكمن أهمية مقاصد الشريعة - التي لها نفس معنى مفهوم المصلحة - كمفهوم مناسب جداً للتطبيق في سياق الحياة الوطنية والدولة.³²

في هذا السياق، للدولة دور هام في إنشاء أنظمة وترتيبات قانونية قادرة على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين والشعب بشكل عام. الدولة أو السلطات مسؤولة عن منع أي جريمة من شأنها إلحاق الضرر بالناس والدولة والتغلب عليها. لهذا السبب يجب أن تتم صياغة السياسات القانونية بحق لحماية واستفادة الناس (مصلحات العام).

³⁰ Yusuf al-Qaradawi, *Min Fiqh al-Da'wah fi al-Islam: Makànathà, Ma`àlimuhà, Thabì`atuhà, Ma'qifuhà min al-Dimuqràthiyah, wa al-Ta'addudiyah wa al-Mar'ab wa Ghair al-Muslimin*. (Beirut: Dar al-Syuruq, 2001), hal. 12

³¹ Ibnu Taimiyah, *Al-Siyasah al-Syar'yah fi Islàih al-Rà'i wa al-Ra'iyah*, (Beirut: Maktabah al-Muayyad, 1993) hal. 1-2

³² Jasser Auda, *Maqàsìd Sharì'ah as Philosophy of Islamic Law*hal. 54

أحدها هو النظر في تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي الفساد كشكل من أشكال إنفاذ القانون موجه نحو المنفعة والمنفعة العامة.

لهذا السبب، هناك أدوات منهجية يقدمها خبراء الفقه لتحقيق الحوار بين النصوص والواقع والمصلحة في صياغة القانون، وهي:

تحقيق المناط وهو جهد للتعرف على مضمون الشيء القانوني والتحقق منه لتجنب الأخطاء الفنية في التعديل بين قانون واحد والشيء.³³ في هذه الحالة، يُفهم وجود النصوص القانونية كمبدأ توجيهي لتحقيق منفعة الناس. إن مبدأ "زعيم (قانون) السياسة تجاه الشعب يجب أن يقوم على المنفعة" يصبح الأساس الأولي لسلطة القائد في تحديد السياسات القانونية الموجهة لصالح الشعب.

إعتبار مالت الأحكام، أي النظر في حالة تطبيق القانون التي تم اعتمادها على جهاز تحريك المناط ومراقبتها. إذا كان الجهاز الأول (تحقيق المناط) يشدد على أهمية الفهم والتعميق لما سيحدث، فعندئذ يتطلب جهاز إعتبار مالت الأحكام أن يفهم ويفكر فيما يحدث (المتوقع).³⁴ في هذه الحالة، تنطبق قاعدة دفع المسفدة مقدّم على جلب المصالح. هذه القاعدة هي استمرار للقواعد السابقة، أي أن السياسة القانونية تدعم بشكل أساسي المنفعة العامة. عندما تحتل المنفعة بالضرر أو تحتوي على ضرر، عندها يجب أن تمنع السياسة القانونية الاستفادة منها. هذا يعني أن رفض الضرر يجب أن يكون له الأسبقية على الاستفادة.

مراعات التغير التي تراقب التطورات والتغيرات التي تحدث في الواقع، لأن السياسات القانونية يمكن أن تتغير بناءً على التغيرات في الزمان والمكان. في هذه الحالة، تطبق القاعدة "تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان

³³ Ibnu al-Qayyim Jauziyah, *Plam al-Muwaqqa'in...*, hal. 45

³⁴ *Ibid*, hal. 425

والظروف والعادات والأهداف". باستخدام هذه القاعدة يمكن للسلطات مراجعة قراراتها وسياساتها إذا لم تعد السياسات القانونية السابقة ذات صلة.

مع مقارنة نظرية المقاصح أو نظرية المصلحة، يمكن اعتبار جريمة الفساد كجريمة طوارئ (ضرورية)، لأنها تهدد حقوق الإنسان الأساسية. لذلك يجب أن يشير تطبيق القانون أيضًا إلى المستوى القانوني للضرورة. في هذه الحالة، يمكن استخدام عقوبة الإعدام كبديل لمنع الفساد في إندونيسيا والانتقام منه.

في سياق نقاش قانوني إذا تم تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي الفساد، فإن قاعدة إذا تعارضت المفسدتان فالأخذ على أخف الضررين، فيجب تجنب أكبر ضرر بأخذ أخف الضرر كمعيار للقادة (الدولة). توفر هذه القاعدة حلاً للزعيم إذا واجهت حالتين سيئتين، وهما اتخاذ سياسة قانونية أخف من أجل تجنب واحدة أكبر.

وبعبارة أخرى فإن الدولة أو القائد لها السيادة الكاملة لتحديد السياسة القانونية، فضلاً عن كسر النزاع والشك في المجتمع حول إيجابيات وسلبيات تنفيذ عقوبة الإعدام للمفسدين. وذلك لأن الدولة مُنحت سلطة إنشاء نظام قانوني قائم على مصالح ورفاهية العديد من الناس، بينما في نفس الوقت لا يسبب الأذى أو الظلم للناس أنفسهم.

وبالتالي فإن تطبيق عقوبة الإعدام على الفاسدين له فائدة كبيرة للمجتمع بشكل عام أو على الأقل يصبح اختيار القانون الذي يحتوي على أقل الأضرار بدلاً من السماح لجرائم الفساد بالانتشار في المجتمع. لذا فإن فكرة عقوبة الإعدام على الفساد هي في الأساس شيء إيجابي وهي شكل من أشكال التقدم القانوني في إندونيسيا.

إختتام

بناء على الوصف أعلاه، يستنتج الباحث على أنه في قانوننا الوضعي على حد سواء الأحكام العامة والخاصة لا يزال هناك تهديد بعقوبة الإعدام لمرتكبي الجرائم مثل الفساد وخاصة في ظروف معينة. بعض الظروف هنا

هي عبء على مرتكبي الفساد إذا ارتكبت الجريمة على سبيل المثال خلال كارثة طبيعية وطنية، أو تكرار فعل إجرامي من الفساد، أو عندما تكون البلاد في حالة أزمة اقتصادية ونقدية.

وقد تم بالفعل تنفيذ سياسة عقوبة الإعدام لمرتكبي أفعال الفساد الإجرامية ينظم في الفقرة (2) من المادة 2 من القانون رقم 31 لعام 1999 جو من القانون رقم 20 لعام 2001 بشأن القضاء على الفساد، ولكن تطبيق هذه المادة لا ينطبق إلا على مرتكبي أعمال الفساد الإجرامية المرتكبة في "ظروف معينة"، بحيث لا يمكن الحكم على مرتكبي الفساد بالإعدام. ثانيًا، يمكن تطبيق عقوبة الإعدام من منظور القانون الجنائي الإسلامي في ثلاثة أشكال من الجريمة، وهي جريمة قصاص وجريمة الحدود وجريمة التعزير.

ومن منظور الشريعة الإسلامية، من المؤكد أن تطبيق عقوبة الإعدام على الفاسدين في إندونيسيا لا يمكن فصله عن سياق السياسة الشرعية ومقاصد الشريعة نفسها. إن فحص تطبيق عقوبة الإعدام سيؤدي إلى منتجات في شكل قوانين وأنظمة والتي بالمناسبة هي نتيجة منطقية للحياة الديمقراطية في إندونيسيا. وفي مقارنة المقاصد الشرعية يراعي القانون الإسلامي تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي الفساد في إندونيسيا.

إن مقاصد الشريعة كنظرية قانونية التي تبحث رئيسيا بجعل جلب المنفعة ودفع المفسدة مرجعيتين لشيء يفعلها البشر؛ وجعل الإحتياجات الإنسانية الأساسية الهدف الرئيسي في تطوير الشريعة الإسلامية. ومن هنا فمن المتوقع أن تولد نظرية مقاصد الشريعة سياسة قانونية قادرة على تحقيق المنفعة ومنع الضرر، وذلك لجعل حياة مجتمعية عادلة ومزدهرة في الدنيا وفي الآخرة.

DAFTAR PUSTAKA

- Abd al-Salam, I. n.d.. *Qawaid al-Abkam fi Mashalih al-Anam*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- al-Qaradawi, Y. 2001. *Min Fiqh al-Daulah fi al-Islam: Makànaturah, Ma`àlimuhà, Thabì`atuhà, Mauqifuhà min al-Dimuqràthiyah, wa al-Ta`addudiyah wa al-Mar`ab wa Ghair al-Muslimìn*. Dar al-Syuruq.
- al-Zuhaili, W. 2002. *Al-Fiqh al-Islamy wa Adillatuhu*. Dar al-Fikr.

- Amir, A. A. 1969. *Al-Ta'zir fi al-Syari'ah al-Islamiyah*. Dar al-Kutub al-'Arabi.
- Ardisasmita, M. S. 2006. *Definisi Korupsi Menurut Perspektif Hukum dan E-Announcement untuk Tata Kelola Pemerintahan yang Lebih Terbuka, Transparan dan Akuntabel*. KPK.
- Auda, J. 2008. *Maqàsid Shari'ah as Philosophy of Islamic Law*. The International Institute of Islamic Thought.
- Audah, A. Q. 1992. *al-Tasyri' al-Jina'iy al-Islamiy: Muqàranah bi al-Qanùn al-Wadh'i* (Vol. 1). Mu'assasah al-Risalah.
- Bemmelen, J. M. van. 1987. *Hukum Pidana I: Hukum Pidana Material Bagian Umum*. Binacipta.
- Campbell Black, H. 1990. *Black's Law Dictionary*. Minn West.
- Ghazali, A. H. n.d.. *Al-Mustashfa min 'Ilmi al-Ushul*. Maktabah al-Jundi.
- Hamzah, A. 2007. *Pemberantasan Korupsi Melalui Hukum Pidana Nasional dan Internasional*. PT Raja Grafindo Persada.
- Indrayana, D. 2005. *Negara Dalam Darurat Korupsi*. Sinar Grafika.
- Jauziyah, I. al-Qayyim. 1973. *I'lam al-Muwaqqa'in*. Dar al-Jail.
- Jauziyah, I. al-Qayyim. 2005. *Al-Thurûq al-Hukmiyyah fi Siyàsah al-Syar'iyah*. Matba'ah Dâr al-Bayân.
- Lopa, B. 2001. *Kejahatan Korupsi dan Penegakkan Hukum*. Rajawali Press.
- Manao, H. 2001. *Korupsi Menghambat Pembangunan Nasional*. Sinar Grafika.
- Mulya Lubis, T., & Lay, A. 2007. *Kontroversi Hukuman Mati; Perbedaan Pendapat Hakim Konstitusi*. Gramedia Kompas.
- Nasoha, A. M. M. 2004. *Analisis Kritis Hukuman Mati ditinjau dari Konstitusi dan Hukum Islam*.
- Prakoso, D. 1987. *Masalah Pidana Mati (Soal Jawab)*. Bina Aksara.
- Raisuni, A. n.d.. *Nazhariyah al-Maqashid 'Inda al-Imam al-Syathibi*. al-Dar al-'Alamiyah li al-Kitab al-Islamiyah.
- Sahetapi, J. E. 1982. *Suatu Studi Khusus Mengenai Ancaman Pidana Mati Terhadap Pembunuhan Berencana*. Rajawali Press.
- Siahaan, M. 2016. *Pembaharuan Hukum Pidana Indonesia*. PT. Grasindo.

- Syarifuddin, A. 2008. *Ushul Fiqh*. Kencana Perdana Media Group.
- Syatibi, A. n.d.. *Al-Muwafaqat fi Usul al-Fiqh* (Vol. 4). Dar al-Ma'rifah.
- Taimiyah, I. 1993. *Al-Siyāsah al-Syar'yah fi Islāih al-Rā'i wa al-Ra'iyah*. Maktabah al-Muayyad.
- Wiyono, R. 2008. *Pembahasan Undang-Undang Pemberantasan Tindak Pidana Korupsi*. Sinar Grafika.
- Zuhaili, W. 1986. *Ushul al-Fiqh al-Islami*. Dar al Fikr.